المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

الوضع في اليمن واختبار الشراكة السعودية الإماراتية

مثّل التصعيد العسكري في محافظتي حضرموت والمهرة تحوّلًا نوعيًا في سيرورة الصراع اليمني، ليس بوصفه تطورًا ميدانيًا معزولًا، بل كاشفًا لتصدّع بنيوي في الشراكة السعودية الإماراتية، وانتقال الخلاف بين الطرفين من مستوى التنسيق الضمني إلى التنافس العلني. يأتي هذا التحوّل ضمن سياق إقليمي أوسع يعكس نمطًا متكررًا في إدارة النفوذ، قائمًا على توظيف فواعل محلية مسلحة وربطها بترتيبات جيوسياسية عابرة للحدود. وقد شكّلت الضربات الجوية في ميناء المكلا، إلى جانب قرارات مجلس القيادة الرئاسي الصادرة في 30 ديسمبر 2025، نقطة انعطاف في مقاربة إدارة شرق اليمن، بما كشف عن تباين حاد في أولويات الرياض وأبو ظبي تجاه مستقبل المحافظات الشرقية ودور المجلس الانتقالي الجنوبي. ففي حين تسعى السعودية إلى تثبيت ترتيبات أمنية ذات طابع مركزي، تميل الإمارات إلى إعادة تشكيل موازين القوة عبر وكلاء محليين، بما يعيد إنتاج الجغرافيا السياسية للصراع.

في الإطار الأوسع، لا يمكن فصل التحركات الإماراتية في جنوب وشرق اليمن عن استراتيجية إقليمية ممتدة تستهدف إعادة رسم خرائط النفوذ في الموانئ والممرات البحرية، من بحر العرب إلى باب المندب والبحر الأحمر، في تقاطع واضح مع مسارح نفوذ موازية في القرن الإفريقي وليبيا والسودان. وتزداد حساسية هذا المسار في ظل الحضور الإسرائيلي المتنامي في القرن الإفريقي، بما يحمله من تداعيات مباشرة على أمن البحر الأحمر، ووحدة جنوب اليمن، وتوازنات الأمن القومي العربي.

أوّلا: التصعيد في شرق اليمن وإعادة تعريف الشراكة السعودية الإماراتية:

شهد الصراع في شرق اليمن خلال ديسمبر 2025 تحوّلًا نوعيًا تجاوز كونه تصعيدًا ميدانيًا محدودًا ليكشف عن تصدّع بنيوي في الشراكة السعودية الإماراتية، وانتقالها من نمط إدارة الخلافات ضمن أطر غير معلنة إلى مرحلة التصادم الوظيفي حول أولويات النفوذ والأمن القومي. لم يعد ما جرى في حضرموت

والمهرة امتدادًا ثانويًا للحرب اليمنية، بل أصبح ساحة اختبار وإعادة تعريف أدوار الفاعلين الإقليميين وحدود الشراكات في بيئة شديدة الحساسية. ومثّلت الضربة الجوية التي نفذتها قيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في ميناء المكلا، في 30 ديسمبر 2025، نقطة انعطاف غير مسبوقة في قواعد الاشتباك داخل التحالف. فالعملية لم تكن إجراءً عسكريًا تقنيًا، بل رسالة سياسية وأمنية مباشرة، حملت دلالات تتصل بإعادة ترسيم الخطوط الحمراء السعودية، خاصة فيما يتعلق بالتحركات العسكرية قرب حدود المملكة الجنوبية. وقد أعادت الرياض، من خلال خطابها المصاحب للعملية، تثبيت مركزية دورها القيادي داخل التحالف، واعتبار أي نقل للأسلحة أو تحركات عسكرية خارج مظلة الدولة اليمنية وقيادة التحالف تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، وانتهاكًا صريحًا لقرار مجلس الأمن رقم 2216.
وتزامنت الضربة مع حزمة قرارات استثنائية أصدرها رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، شملت إعلان حالة الطوارئ، وفرض قيود مؤقتة على المنافذ، والدعوة إلى إعادة انتشار القوات في حضرموت والمهرة وتسليم المواقع لقوات درع الوطن. تعكس هذه القرارات محاولة لإعادة الاعتبار للدولة اليمنية كإطار وحيد للقرار العسكري والأمني، بعد سنوات من تآكل السلطة وتعدد مراكز النفوذ. كما عكست اصطفافًا واضحًا بين الرياض ومجلس القيادة في مواجهة أي محاولات لفرض وقائع ميدانية جديدة بالقوة في المحافظات الشرقية، التي طالما اعتُبرت خارج نطاق الصراعات المسلحة المباشرة.
في المقابل، جاء الموقف الإماراتي حذرًا في لغته، لكنه بالغ الدلالة في مضمونه. فقد نفت أبو ظبي الاتهامات المتعلقة بدعم عمليات عسكرية في شرق اليمن، ورفضت توصيف التحركات المستهدفة على أنها شحنات أسلحة، معتبرة أن الضربة الجوية نُفِّذت دون تشاور مسبق داخل التحالف. غير أن الإعلان اللاحق عن إنهاء ما تبقى من وجود فرق مكافحة الإرهاب في اليمن عكس تحولًا أعمق من مجرد رد دبلوماسي، وأشار إلى إعادة تموضع استراتيجي تهدف إلى تقليص كلفة الانخراط المباشر في ساحة باتت تشهد تصادمًا متزايدًا مع أولويات السعودية الأمنية. كشف رد فعل المجلس الانتقالي الجنوبي حجم التحول في موقعه داخل معادلة الصراع. فرفضه الامتثال لقرارات مجلس القيادة الرئاسي، ووصفه تحالف دعم الشرعية بأنه جزء من الماضي، يعكسان انتقاله من دور الوكيل الوظيفي داخل منظومة التحالف إلى فاعل يسعى لفرض مشروعه السياسي بالقوة، مستثمرًا لحظة التباين السعودي الإماراتي. إلا أن هذا الرهان وضع المجلس في مواجهة مباشرة مع الدولة اليمنية، ومع السعودية بوصفها الطرف الأكثر حساسية تجاه أمن شرق اليمن وحدوده البرية والبحرية.
وأكد الكثير من الباحثين بأن الضربة الجوية في المكلا هي رسالة تحذير متعمدة إلى أبو ظبي، وانتقالًا واضحًا من التنافس الصامت إلى تبادل رسائل عسكرية

علنية بين حليفين يفترض أنهما شريكان استراتيجيان. وذهب عدد من المحللين إلى اعتبار هذا الشرخ أكثر خطورة من الأزمات الخليجية السابقة، بالنظر إلى وقوعه داخل مسرح نزاع مفتوح، وارتباطه المباشر بممرات بحرية استراتيجية تمتد من بحر العرب إلى البحر الأحمر. وتعكس هذه التحليلات إدراكًا متزايدًا لتباعد الأهداف الإقليمية، حيث تركز السعودية على أمن الحدود ومنع تفكك الدولة اليمنية، في حين تميل الإمارات إلى مقاربة تقوم على توسيع النفوذ عبر وكلاء محليين ونقاط ارتكاز بحرية.

فلم يعد تصعيد شرق اليمن حدثًا قابلًا للاحتواء عبر التفاهمات المرحلية، بل تحوّل إلى مؤشر على إعادة تشكل التوازنات الإقليمية في جنوب الجزيرة العربية. ويشير المسار الراهن إلى أن حضرموت والمهرة باتتا خط تماس جيوسياسي، تتقاطع فيه رهانات الأمن القومي السعودي، واستراتيجيات النفوذ الإماراتية، ومستقبل الدولة اليمنية، بما يجعل أي محاولة لفرض وقائع جديدة بالقوة محفوفة بمخاطر تتجاوز الساحة اليمنية إلى الإقليم بأسره.

ثانيا: الأبعاد الجيوسياسية لإعادة تشكيل النفوذ الإقليمي من اليمن إلى البحر الأحمر

تندرج التطورات المتسارعة في شرق وجنوب اليمن ضمن سياق إقليمي أوسع يعكس تحوّلًا بنيويًا في أنماط إدارة النفوذ في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، حيث لم تعد الصراعات تُدار بوصفها نزاعات داخلية قابلة للاحتواء، بل كأدوات لإعادة هندسة موازين القوة والتحكم في الجغرافيا الاستراتيجية. ويظهر اليمن، في هذا السياق، كحلقة مركزية في فضاء جيوسياسي ممتد من بحر العرب إلى باب المندب والبحر الأحمر، تتقاطع فيه حسابات القوى الإقليمية والدولية حول الممرات البحرية، وسلاسل الإمداد، وأمن الطاقة. وتُعد المقاربة الإماراتية أحد أبرز تجليات هذا التحول، إذ ارتكزت خلال العقدين الماضيين على بناء نفوذ بحري عابر للحدود، يقوم على السيطرة أو التأثير في الموانئ والجزر الواقعة على خطوط التجارة الدولية. وفي هذا الإطار، تمثل حضرموت والمهرة امتدادًا طبيعيًا لهذا التصور، لما توفره من إشراف مباشر على بحر العرب، وربط جغرافي حيوي مع القرن الإفريقي. ويأتي دعم المجلس الانتقالي الجنوبي ضمن هذه الجغرافيا بوصفه رافعة محلية قادرة على توفير بيئة سياسية وأمنية تسمح بترتيبات طويلة الأمد خارج سلطة الدولة المركزية، وبعيدًا عن قيود الشرعية الدولية. ويعكس هذا النهج ميلًا واضحًا للتعامل مع البيئات الهشة من خلال تمكين فواعل محلية مسلحة تُقدَّم بوصفها أدوات للاستقرار، بينما تؤدي عمليًا دورًا بديلاً عن مؤسسات الدولة. ويتكرر هذا النمط في اليمن وليبيا والسودان والصومال، حيث أسهم دعم قوى عسكرية موازية في تفكيك المجال الوطني وتحويله إلى شبكة نفوذ مرنة، قابلة

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

للتوظيف الجيوسياسي. وفي الحالة اليمنية، يتجلى هذا المسار في محاولة توسيع نطاق نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي ليشمل محافظات لم تكن تاريخيًا جزءًا من مركز ثقله السياسي، مثل حضرموت والمهرة، وهو ما يفسر حساسية التصعيد الأخير وارتباطه المباشر بمسألة وحدة الدولة.

وفي المقابل، تكشف التطورات الأخيرة عن انتقال التحالف السعودي الإماراتي إلى مرحلة فقدان التماسك الوظيفي، مع استمرار أطر التنسيق الشكلية مقابل تباعد جوهري في الأهداف والوسائل. فبينما تركز السعودية على أمن حدودها الجنوبية، ومنع تفكك الدولة اليمنية، وحصر القرار العسكري والسياسي بيد المؤسسات الشرعية، تميل الإمارات إلى مقاربة توسعية تُعلي من الاعتبارات الساحلية والبحرية، وتراهن على فرض وقائع ميدانية عبر وكلاء محليين. هذا التباين حوّل الشراكة من تقاسم أدوار إلى تضارب وظائف، وأعاد تعريف شرق اليمن بوصفه خط تماس مباشر بين رؤيتين متعارضتين للأمن الإقليمي. يكتسب هذا المسار بعدًا أكثر تعقيدًا عند ربطه بالحضور الإسرائيلي المتنامي في القرن الإفريقي، ولا سيما عقب الاعتراف الإسرائيلي بـأرض الصومال في ديسمبر 2025. فالتزامن بين هذا الاعتراف، والتصعيد في حضرموت والمهرة، يفتح المجال أمام إعادة تشكيل منظومة أمن البحر الأحمر وباب المندب خارج الأطر العربية التقليدية، بما يمنح لأطراف غير عربية موطئ قدم مستدامًا في واحدة من أكثر الجغرافيات حساسية على مستوى التجارة والطاقة والأمن البحري. ويُنظر إلى هذا التطور، في عواصم إقليمية عدة، بوصفه جزءًا من مسار أوسع لتفكيك سيادة الدول عبر الاعترافات الجزئية والكيانات الرمادية.

ويفرض هذا الواقع تحديات مباشرة على منظومات الأمن القومي لدول محورية. فبالنسبة إلى السعودية، تمثل حضرموت والمهرة عمقًا استراتيجيًا مرتبطًا بمشاريعها المستقبلية للوصول إلى بحر العرب وتقليل الاعتماد على مضيق هرمز. أما سلطنة عمان، فإن تمدد قوى مسلحة غير منسجمة مع توازناتها المحلية على حدودها الغربية يعيد إنتاج بيئة أمنية شديدة الهشاشة. وفيما يخص مصر، فإن أي اختلال في معادلة السيطرة على باب المندب والبحر الأحمر ينعكس مباشرة على أمن قناة السويس ودور القاهرة في معادلة الأمن البحري الإقليمي.

ويربط، كثيرا من الباحثين التصعيد في اليمن بسياق دولي أوسع يتسم بالانتقال من منطق الردع المباشر إلى سياسات الخنق الاستراتيجي وإدارة الصراع دون إعلان حرب. ويُنظر إلى البحر الأحمر باعتباره عنق الزجاجة الحقيقي في النظام التجاري العالمي، حيث لم يعد مجرد ممر ملاحي، بل منصة تحكم لوجستية تؤثر في تسعير الشحن، والتأمين، وسلاسل الإمداد، وحتى القرار السياسي. ومن هذا المنظور، يُفهم تثبيت كيان مثل أرض الصومال وإعادة إحياء سيناريوهات تقسيم جنوب اليمن كأدوات لإعادة هندسة طرق التجارة الصينية نحو إفريقيا وأوروبا، في إطار صراع

دولي يُدار عبر الجغرافيا أكثر مما يُدار عبر الجيوش. في هذا السياق، تشير غالبية التحليلات إلى أن جماعة الحوثي تمثل المستفيد الأكبر من تآكل التماسك داخل المعسكر المناهض لها. فتشرذم خصومها يمنحها هامشًا استراتيجيًا أوسع لترسيخ مكاسبها، دون الحاجة إلى تصعيد عسكري كبير. في المقابل، يسعى المجلس الانتقالي الجنوبي إلى استثمار لحظة التفوق الميداني وتحويلها إلى نفوذ سياسي، بما في ذلك إعادة طرح خيار الانفصال، مدعومًا بمناورات براغماتية تشير إلى استعداد محتمل للانخراط في ترتيبات تطبيع مع إسرائيل، بوصفها ورقة تفاوضية لانتزاع اعتراف دولي. ورغم أن هذا السيناريو لا يزال غير محسوم، فإن مجرد تداوله يعكس مدى تشابك تفكك اليمن مع حسابات القوى الإقليمية والدولية.

فلم يعد ما يجري في اليمن صراعًا على السلطة داخل دولة منهكة، بل بات جزءًا من عملية أوسع لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، حيث تُستخدم الأذرع المحلية، والكيانات الرمادية، والاعترافات الجزئية، كأدوات لإعادة ترتيب النفوذ دون مواجهة مباشرة. ويشير المسار الراهن إلى أن استمرار تآكل المحور السعودي الإماراتي لن يقتصر أثره على اليمن، بل سيُسهم في تسريع الانتقال نحو نظام إقليمي أكثر تشرذمًا، قائم على الصفقات المؤقتة، ومفتوح على احتمالات تصعيد تتجاوز حدود الدولة اليمنية ذاتها.

2026//05